

الملكية الدستورية

تعقيب على خليفه الكواري على مقال الأستاذ عبد العزيز الخاطر على مدونة نحو مجلس تشريعي منتخب

أتفق مع أخي العزيز أبو محمد فيما ختم مقاله به حين قال "الصورة الكبرى التي يصورها التاريخ لحكم القبيلة بل ويحترمها تتمثل في الملكية الدستورية وهي قمة تطوير الماضي وذروة سنام الحاضر واشراقة المستقبل التي لا تغيب."

وبكل تأكيد فإن ما هو مطروح عبر تحركات مواطني المنطقة الآن لا يتعدى سقفه "**الملكية الدستورية**" فهذه هي مطالب الإصلاحيين في السعودية. وهي مطالب العريضة الشعبية من أجل العودة للعمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣، وما زالت الملكية الدستورية هي المطلب الدستوري في البحرين.

وهي جوهر المطالبات التي ترتفع بها الأصوات القطرية الآن وكانت حجر الأساس في مطالب عريضة ١٩٩٢ في قطر.

وفي سلطنة عمان تمثل الملكية الدستورية مطلب عريضة راهنة ولا أظن أهل الإمارات إلا إنهم يسعون لمثل ما تسعى إليه بقية شعوب المنطقة.

فلا أحد يريد تغيير راديكاليا وإنما ينشدون إصلاحا يحقق المشاركة السياسية الفعالة ويطور المفهوم القبلي الأصيل الذي يعتبر "**الشيخ أول بين متساوين**"، بملكية دستورية ذاتها مصونة، تاركة ممارسة السلطات لمن يفوضه الشعب دوريا عن طريق الانتخابات باعتبار الشعب مصدر السلطات و الأمة صاحبة الولاية على نفسها. وبذلك "**نحن قابلون ولا نصلح إلا بهم فهل يقبلون بنا ويدركون إنهم لن يصلحوا إلا بنا**"

و بخصوص ما حصل في مؤتمر الطائف عام ١٩٩٠ فهو عودة الأسرة الحاكمة إلى ما تم الاتفاق عليه في دستور الكويت لعام ١٩٦٢ بعد إن كانت الأسرة الحاكمة قبل الغزو قد حلت مجلس الأمة وعلقت بعض مواد الدستور وأقامت مكانه ما سمي بالمجلس الوطني الذي شوه صورة الكويت.

ومن هنا فإن مؤتمر الطائف هو عودة للصواب وتأكيد ما توافق شعب الكويت مع الأسرة الحاكمة عليه في عهد الحاكم المستنير عبد الله السالم، من مشاركة سياسية فاعلة وفق دستور الكويت لعام ١٩٦٢ الذي يجب أن يحافظ عليه أهل الكويت، وهو النموذج الذي يستحق أن يحتذي في المنطقة حتى "يتطور الماضي ونبلع ذروة سنام الحاضر و إشراقه المستقبل" كما يختم خاطر محققاً، مقاله القيم.